مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية
اسم الكاتب: أ.م.د. جاسم محمد مصحب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7134
تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 12:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية

أ. م .دجاسم محمد مصحب (*)
Jussim-42005@yahoo.com

الملخص:

يولي واضعو السياسة الخارجيه في كل البلدان مهما اختلفت مشاربها العامل الاقتصادي اهمية بالغه عند وضع تلك السياسة وتنفيذها ولذلك ارادت هذه الدراسة ان تولي هذا الموضوع بحثا عن طريق دراسة السياسه الخارجية للولايات المتحدهالامريكيه ودور العامل الاقتصادي فيها. ووفق فرضية مفادها (إن العامل الاقتصادي يمثل احد الركائز المهمة للسياسة الخارجية للولايات المتحده الامريكية والوسائل الفاعله لتحقيق اهدافها) .

مقدمة : –

أدى العامل الاقتصادي في تاريخ العلاقات بين الامم دورا هاما وحاسما في تحديد اتجاهات سياساتها الخارجيه المتبادله ،وعلى مختلف الاتجاهات السلبية والايجابية في استخدام هذا المتغير ، وفي السياق نفسه كان العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكيه منذ تأسيس هذه الدولة امراً حاسما في تحقيق جزء كبير من اهداف السياسة الخارجية لها على مختلف اتجاهاتها الستراتيجية والتكتيكية . ولهذا تقدمت هذه الدراسة بخطوة متواضعة في تحليل العامل الاقتصادي وعلاقته بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية .

مشكلة الدراسة :– تكمن مشكلة الدراسة بالاستخدام المندفع والجائر للعامل الاقتصادي في اطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، بشكل منهجي ومتعدد مما يلقي باثار سلبية ملحوظة

(*) كلية العلوم السياسة/جامعة بغداد.

على الدول المتلقية لنظم العقوبات الاقتصادية الامريكية، فضلا عن المعاملة غير المتساوية في الحوافز الاقتصادية وعلى وفق منظومة المصلحة الامريكية .

اهمية الدراسة:- تأتي اهمية الدراسة من اهمية العامل الاقتصادي في حياة الدول واهمية التعامل معه على اساس العدالة والانسانية وليس على اساس البراغماتية الشديدة التي تطبع سياسات الدول الكبرى الخارجية واستخدامها للعامل الاقتصادي كاداة عقاب ومكافئة ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية هي (إن العامل الاقتصادي يمثل احد الركائز المهمة للسياسة الخارجية للولايات المتحده الامريكية والوسيلة الفاعله لتحقيق اهدافها).

منهجية الدراسة:- وفي الطريق نحو معالجة هذه الفرضية اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي وبالطريقة التاريخية التحليلة .

هيكيلية الدراسة:- عالجت الدراسة موضوعها ضمن الهيكيلة ادناه.

١- المقدمة
٢- المبحث الاول: السياسة الخارجية الأمريكية، نظرة عامة.
٣- المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام الحوافز الاقتصادية.
٤- المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام العقوبات الاقتصادية.
٥- الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: السياسة الخارجية الأمريكية، نظرة عامة:

تشكل الولايات المتحدة باتساعها وغنى مواردها وتنوع سكانها واجوائها دولة اتحادية قارية بالفعل، ادى اشتراكها بالحرب العالمية الاولى ثم الحرب العالمية الثانية الى ظهورها كدولة عظمى ثم فوق العظمى[١]، وفيما كانت في البدء تدعو الى المساواة بين الدول واحترام حق تقرير المصير، ونبذ الاحلاف العسكرية التي تؤدي الى الحروب كما في عهد الرئيس الامريكي (وودرو ويلسون) ابان الحرب العالمية الاولى، اصبحت بحكم تفوقها تنتهج منهج السيطرة العالمية ووضع ما تسميه المصلحة القومية موضع القانون الدولي الناظم لمجتمع دولي يقوم على سيادة الدول واستقلالها ومساواتها[٢]، وجعلتها قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بمثابة الشرطي العالمي الذي ينحو منحى تغليب القوة على حكم القانون، مما جعل عددا من مفكريها يصفون تصرفاتها العالمية بـ(صلف القوة[٣]).

وقد زاد في هذا الاتجاه تمتعها بحق النقض في مجلس الامن اعلى جهاز في الامم المتحدة، ثم زاد في اتساع نفوذها الواقعي انحسار القطب الاخر الذي كان ينازعها السيطرة العالمية، وتحكم مجموعات الضغط ذات المصالح الخاصة بقراراتها واتجاهاتها عوضا عن ان تتحكم بها قواعد العدل والانصاف ومراعاة القانون الدولي(٤).

هذه التطورات جعلت من منهج الديمقراطية الذي اختارته هذه القوة العظمى في مراحل نموها الاولى سبيلاً في حركتها ووضعت له مبدأ فصل السلطات في الداخل، واسس مجتمع دولي منظم في العلاقات الخارجية، يتجه نحو تصرف استبدادي، اقرب الى الهيمنة منه الى اخلاق العدالة والانسانية وحكم القانون(٥).

وبعد انتهاء الحرب الباردة اتجهت انظار العالم الى الولايات المتحدة لكونها القوة المهيمنة سياسيا، فعلى الرغم من ظهور عدة تكتلات اقتصادية- تعد ندا لها- الا ان المعالم السياسية لتلك التكتلات وحجم ادوارها في النظام العالمي لم يتضح بعد(٦)، مما ادى الى التفات الادارة الأمريكية لبيئة السياسة الخارجية في اعقاب الحرب الباردة وللاهداف العامة لتلك السياسة(٧) ، إذ تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية وآلية وضعها بالعوامل المحيطة والمتمثلة بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية(٨).

تتمثل العوامل الداخلية بآلية صنع القرارات السياسية الخارجية وتأثير الجهة الحكومية والمجتمعية في هذه القرارات، إذ ان السياسة الخارجية الأمريكية لا يرسمها شخص واحد او هيئة سياسية واحدة بمفردها، وانما هي نتيجة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية، وبكلمة اخرى "فان السياسة الخارجية الأمريكية ما هي الا انعكاس للسياسة الداخلية(٩)". وهكذا يظهر لنا ان الجهتين الرسميتان اللتان توجهان السياسة الخارجية الأمريكية هما الرئيس والكونجرس فضلا عن هيئات اخرى بعضها رسمي وبعضها الاخر غير رسمي، تؤدي دورها مجتمعة في تحديد هذه السياسة، فخلف الرئيس توجد وزارة الخارجية ومجلس الامن القومي ومهمته تنسيق السياسة العسكرية والخارجية لخدمة مصالح الدفاع والامن القومي الامريكي ووزارة الدفاع البنتاغون، ووكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، وخلف الكونجرس توجد جماعات الضغط الصهيونية المعروفة باسم (ايباك)، وجماعات المصالح الكبرى، المركبات الصناعية ،العسكرية ،البترولية، أجهزة الإعلام والرأي العام الأمريكي(١٠)

وتتأثر السياسة الخارجية بالعوامل الخارجية المحيطة بها والمتمثلة بالنظام الدولي والإطار السياسي، فالنظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية أو أحادي القطبية يفرض خيارات وتحديات محددة

على السياسية الخارجية، كما يطرح رؤية لدور الدولة في المجتمع الدولي والسياسات الممكن إتباعها، كما يطرح شرعية أو عدم شرعية سلوك الدولة وهذا بالطبع يؤثر على قدرتها الرئيسة في إقناعالمؤسسات بقراراتها وسياساتها[١١].

أما القضايا التي تهم وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية والتي تنبثق من الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية فتتمثل بالاتي:

١. السلام العالمي: إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة سلام عالمي يعترف ويقر بها دولة ذات نفوذ ومصالح[١٢]، وذلك عن طريق الدعوة الى الديمقراطية في العالم والعمل على نشرها والتصدي لعدوان الجهات المعادية لها ومكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل، وكذلك الإرهاب عن طريق التصدي لعدوان الجهات المعادية للديمقراطية واقتصاد السوق والتوجهات الأمريكية [١٣].

٢. الأمن الأمريكي: إذ إن أمريكا بنظر مخططي أهداف سياستها الخارجية يفرض عليها تحقيق ما يأتي:

أ- أمريكا القوية في الداخل، وهذا يتم عن طريق بناء الاقتصاد القوي والقوات العسكرية القوية المستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج.

ب- أمريكا القوية في الخارج، وهذا يتم عن طريق إقامة التكتلات والتنظيمات الدولية التي تكفل امن أمريكا والسلام العالمي[١٤].

٣- التجارة العالمية: إذ تمثل حرية التجارة ونشر وتجذير مبادئ وآليات اقتصاد السوق، وتقوية مجموعة ديمقراطيات اقتصاد السوق احد اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية ، على الرغم من طغيان القضايا الأمنية والعسكرية في الوقت الحالي، ويلاحظ ذلك في هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي ومؤسساته، والتدخل العسكري المستمر لحماية مصالحها التجارية أينما وجدت[١٥].

ومع التغيرات الهائلة التي حدثت في النظام الدولي وما تبعها من تطورات مثل تفكك الكتلة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي... الخ، فقد حدث تغيير كبير في السياسة الأمريكية تمثل بنقل التركيز من سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي السابق، إلى الاهتمام بعناصر أخرى تمثلت بالمبادئ الأساسية الأربعة التي سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية والتي أعلنها (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في إدارة كلينتون، وهي[١٦]:

١- حماية المصالح والقيم الأمريكية، وتأكيد دور الريادة العالمية.

٢- تقوية المؤسسات التي تشجع السلام والرخاء العالميين مثل الناتو والأمم المتحدة والجات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تساهم في أعباء الريادة.

٣- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كسياسة تعكس المبادئ والمصالح الأمريكية ، فتشجيع الديمقراطية يوسع من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة الأمريكية عالميا على أساس أن مصالحها ستكون أكثر أمنا في عالم يحترم الحقوق السياسية واقتصاديات السوق الحر.

٤- بناء علاقات وثيقة بالقوى الكبرى سواء الحلفاء الدائمين في غرب أوربا واليابان والأعداء السابقين كجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والصين.

ويشير (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، إلى أن"النمو الاقتصادي والقوة العسكرية ودعم الديمقراطية تمثل ركائز السياسات الخارجية الأمريكية، وان هذه الركائز تدعم بعضها بعضا"، ويقول (كريستوفر) في شهادة أدلى بها في ١٩٩٣/١/١٣ أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: "إن اقتصادا قويا نشيطا نابضا بالحياة سيقوي من مكانة أمريكا في الخارج، في حين يتيح لنا الاحتفاظ بقوة عسكرية قوية، دون التضحية باحتياجات داخلية"، ويضيف "انه بمساعدة الآخرين على بناء الديمقراطية، يمكننا أن نخفف حدة أخطار قديمة، تحول دون ظهور أخطار جديدة، ونوجد أسواقا جديدة للتجارة والاستثمارات الأمريكية "، وأشار (كريستوفر) إلى انه فيما "تتكيف الولايات المتحدة مع الأوضاع الجديدة في أنحاء العالم، يجدر بنا أن نشدد على الاستمرارية الأساسية في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من تغيير الحكومات، فان سياستنا في العديد من المجالات، ستبقى ثابتة وسنسعى إلى البناء على انجازات أسلافنا[١٧]".

تنطلق الإدارة الأمريكية في ممارسة سياستها الخارجية عن طريق الاستناد إلى قوتها الشاملة والتي تستند على أربعة أسس رئيسة عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية.

لأول مرة في تسعينيات القرن الماضي وتحديدا منذ العام ١٩٤٥ يبدو التفوق العسكري الأمريكي أكيدا لا جدال فيه، فالولايات المتحدة تملك اكبر وأقوى قوة عسكرية في العالم، بعد ما تركها انهيار الاتحاد السوفيتي بدون منافسين جديين على رأس النظام الأمني العالمي. ولها وحدها يرجع تقرير مكان وزمان أي عملية "شرطة دولية" محتملة، كما إنها تتمتع بميزة القدرة على التدخل في أي مكان في العالم[١٨]

وتشير التقارير إلى أن لأمريكا قدرة فائقة على الإنفاق العسكري فعلى سبيل المثال انفقت ما مقداره (٦٧١) مليار دولار سنويا على برامج التسلح أي ما نسبته زهاء ٤١% من حجم الإنفاق العسكري في العالم في العام ٢٠١١ مع تراجع بسيط لغاية العام ٢٠١٤ [١٩].

كما تعد الولايات المتحدة اكبر سوق عالمية، وتحتل المركز الاقتصادي العالمي الأول مع الأخذ بالاعتبار تقدمها التكنولوجي والمعلوماتي الهائل وسيطرتها على التدفقات المالية والنفطية الكبرى، وممارستها للنفوذ الأعظم في النظام النقدي والمالي العالمي عن طريق الدولار، وعدم وجود أي منافس لأمريكا يملك ما تملكه من أدوات اقتصادية متعددة تدعمها قوة عسكرية وسياسية، [٢٠].

ومثل القوة العسكرية تبقى قوة أمريكا السياسية في أوجها، إذ يسمح لها نفوذها في المؤسسات الدولية الكبرى، الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية...الخ، بممارسة نفوذ مباشر وغير مباشر على أعمال هذه المنظمات وغيرها في كل أنحاء العالم مما يعني تدخلا ولو غير مباشر في الشؤون الداخليه للدول.

أما القوة الثقافية فتعبر عن نفسها بنشر القيم والمفاهيم الثقافية الأمريكية، والتي تتمثل بالسعي لإلغاء الإيديولوجيات الشاملة ونشر ثقافة الاستهلاك ونمط الحياة الأمريكي، مما سهل على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع الدول الأخرى التي ستكون وفقا للمفاهيم الأمريكية ديمقراطية ومن ثم تابعة لها[٢١].

على الرغم من أن المصادر المتعددة للقوة الأمريكية والتي دفعت في بداية تسعينيات القرن العشرين إلى القول إن العالم يعيش اللحظة الأمريكية، تتقابل مع مصادر ضعف تنمو بتسارع ملحوظ تؤكده البيانات الرسمية الأمريكية ذاتها، وعلى الصعد ذاتها التي تكسب الولايات المتحدة قوتها منها خصوصا[٢٢].

إقتصاديا اضحت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من اكبر عجز مالي في العالم ومن اجمالي ديون يزيد على ثلاثة آلاف مليار دولار بما يساوي اكثر من ١,٥ ضعف اجمالي ديون كافة الدول الاخرى، وكذلك من تأثير عوامل اجتماعية ذات ابعاد اقتصادية نرى انها اكثر اهمية من العوامل الاقتصادية المجردة، ومثالها ضآلة الادخار، وانتشار الجريمة والادمان على المخدرات وتفكك

العائلة وتزايد نسب البطالة، وجميع هذه العوامل وغيرها تفرض على الاقتصاد الامريكي تحمل اعباء طائلة متصاعدة[٢٣].

الا انه وعلى الرغم مما سبق فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن العشرين ان تحتل المواقع المتقدمة الاولى في الميادين جميعها التكنولوجية ،الاقتصادية ،العسكرية ،الثقافية والدبلوماسية، وكذلك قيادة العالم الحر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق طيلة نصف قرن، قبل ان يتركها تفكك وانهيار هذا الاخير لتصبح القوة العظمى الوحيدة المتربعة على عرش النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، إذ مثل سقوط حائط برلين تجسيدا واقعا لظهور الهيمنة الأمريكية بصورة قاطعة[٢٤].

وتبحث الولايات المتحدة عن الوسائل اللازمه لإطالة امد زعامتها، وذلك عبر العمل على الاحتفاظ بالتفوق في الميادين المختلفة وعبر الهيمنة على المؤسسات الدولية الرئيسة (الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات... الخ) وعلى حلف الاطلسي الذي بات وحيدا في الساحة الدولية بعد انفراط حلف وارسو، وعبر منع منافسين محتملين من الارتقاء الى مستوى القوة الاعظم (الاتحاد الاوربي، روسيا، الصين...الخ[٢٥]).

وكدولة تتمتع بعناصر القوة وتسعى الى فرض ابعادها القيمية والمؤسسية على العالم في محاولة لتأكيد هيمنتها وتأكيد وجودها في العالم ومحاولة ترتيب وتحديد مسار النظام الدولي، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية نحو التدخل لمعالجة القضايا الخارجية المختلفة التي تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وهيمنتها، ومع تعقد وتشابك الاقتصاد العالمي وحاجة الولايات المتحدة لتفادي حدوث تغيير في الوضع القائم وعودة الاتحاد السوفيتي السابق، فان الاستمرار في عمليات التدخل بل وتوسعها اصبح ضرورة على الرغم من الجدل الواسع بين مؤيدي التدخل ومعارضيه في الولايات المتحدة[٢٦].

كما يلاحظ انه على مدى الادارتين الامريكيتين- ادارة الرئيس جورج بوش الاب وادارة الرئيس بيل كلينتون- تم التدخل اما جماعيا عن طريق مجلس الامن او فرديا لمعالجة القضايا المختلفة بشكل يحقق مصالح الولايات المتحدة، مع بروز دور الادوات الاقتصادية وبالتحديد اداة العقوبات الاقتصادية كأداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل سيطرة الولايات المتحدة على آليات العقوبات، الى جانب الاستخدام المصاحب للقوة العسكرية عندما تتطلب الامور ذلك[٢٧].

وادى انفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، الى نزوع الولايات المتحدة الدائم نحو استخدام الآليات الاقتصادية ومحاولة تدويلها واستخدامها وفق مصالحها وضمن اتجاهات التحفيز والعقوبات على حد سواء ،بإذ اصبحت العقوبات الاقتصادية نهجا ثابتا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، لم تكتف بموجبه بفرض عقوبات من جانبها فحسب، وانما ساعدها تزعمها لحلف شمال الاطلســـي في جر بلدانه– بهذا القدر او ذاك– الى تأييد اجراءاتها العقابية في حق الاخرين، وعلاوة على ذلك كانت واشنطن تستغل نفوذها داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتحديدا صندوق النقد والبنك الدوليين في فرض ما يمكن عده عقوبات اقتصادية بشكل غير مباشر، عن طريق التحكم في اتجاهات منح قروض ومساعدات هذه الهيئات الدولية(٢٨).

فالعقوبات الاقتصادية– الى جانب العقوبات السياسية والعقوبات العسكرية التي توجهها الولايات المتحدة نحو الدول والكيانات الاخرى لكي تعدل من سلوكها السياسي او العسكري او الاقتصادي– اصبحت وبسرعة اداة الاختبار لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(٢٩).

اما برامج التحفيز الاقتصادي فظهرت بشكل جلي بعد الحرب العالميه الثانية على شكل برامج امريكيه سياديه ومن موارد القطاع الخاص بشكل موجه باتساق مع اولويات السياسه الخارجية للولايات المتحده الامريكية وقائمة حدداتهاالستراتيجيه ، وبما يضمن تحقيق الاهداف المركزية لها .

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام الحوافز الاقتصادية:

المصالح الامريكيه التي اشارت لها الدراسة في اعلاه في تفسير النظرة العامه للسياسة الخارجية الامريكيه ، وبكل اصنافها تحتاج الى ادوات ايجابيه وادوات سلبيه ادوات تصطبغ بالاكراه والتحفيز على حد سواء كل حسب حالته .

والعامل الاقتصادي كما هي باقي العوامل والمحددات للسياسه الخارجية ينقسم كما سبق التوضيح الى تحفيز واكراه او عقوبات ،إذ التحفيز كاسلوب إقتصادي إيجابي استخدمته السياساهالخارجيه بشكل مبكر ولايخفى عن المحلل الاشارة الى مجموعة البرامج والمشاريع في هذا على مر الحقب الزمنيه ، وفي هذا السياق انتجت السياسه الخارجية الامريكية وضمن المنطق العام للمصلحة الامريكية العليا شواهد استخدام وظيفي لعامل التحفيز الاقتصادي، ومنذ تأسيس الدولة الامريكية وعلى مستوى العالم الذي يرتبط بها بعلاقات من انواع مختلفة ولكن مرحلة الحرب العالمية الاولى وما تلاها ومرحلة الحرب الثانية وماتلاها وضح بشكل جلي هذا الاستخدام الوظيفي لعامل التحفيز الاقتصادي كاداة دائمة وخصوصا من قبيل المساعده والاقراض والاشكال والصيغ الاخرى لذلك ،وتشكل ذلك وفق الاتجاهات والاهداف الآتية:-

- كسب ود الاصدقاء ودعم مشاريع التنميه لديهم .
- تقوية الحلفاء .
- العمل على اضعاف المنافسين للحلفاء باستخدام برامج اقتصاديه ضمن محيطهم الاقتصادي الاقليمي .

وستحاول الدراسة تبيان مثال جلي بعد العام ١٩٤٥[٣٠]وهو مشروع مارشال ثم وريث هذا المشروع وهي البرامج والمشاريع التي تقودها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (**USAID**) وذلك باستخدام موارد الادارة الامريكية الفدرالية فضلا عن بعض موارد القطاع الخاص الامريكي.

١-نظره موجزه عن مشروع مارشال :-

في الظروف التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي شكلت تراجعاً اقتصادياً حاداً في القارة الاوربية نتيجة للدمار الذي خلفته الحرب للبنية التحتية والانتاجية فضلاً عن الخسائر البشرية الهائلة ،ادت هذه الارهاصات الى تراجع الخيارات امام الحكومات الرأسمالية في بلدان اوربا لصالح الاتجاهات الشيوعيه انذاك . على الضفة الاخرى للاطلسي فإن الولايات المتحدة كانت ولتميزها بأراضيها الشاسعه وقاعدتها الصناعية كان اقتصادها ينتج اكثر من ٥٠ % من الناتج العالمي الاجمالي، وكانت تمتلك حوالي ٨٠ % من الذهب النقدي العالمي، ووفق اتفاقية برتن وودز ١٩٤٤ اصبح الدولار الامريكي هو العملة الدولية الاولى القابلة للتحويل ذات المحتوى الذهبي انذاك[٣١].وتزامنا مع الظروف الاقتصادية الامريكية التي شهدت تضخما في آلتها الانتاجية، والتي دفعت الولايات

المتحده الى ان تسعى في احداث تقدم ملموس في اقتصاديات اوربا الغربية حتى يمكنها استعياب فائض الانتاج الامريكي ،وقد تمثل هذا السعي في مشروع ضخم لتقديم المساعدات المالية الى دول اوربا الغربية سمي بمشروع مارشال[٣٢] .

وهو برنامج للانعاش الاقتصادي صدر رسميا في ٥ حزيران ١٩٤٧ سمي باسم برنامج الانعاش الاوربي (ERP) وهو موجه لانعاش اوربا بعد الحرب العالمية الثانيه واطلق عليه اسم مشروع مارشال باسم مُقتَرِحِهِ وزير خارجية الولايات المتحدة انذاك جورج مارشال .كانت بداية المشروع عندما وافق الكونجرس الأمريكي على إنشاء (إدارة التعاون الاقتصادي) في العام ١٩٤٨لتشرف هذه الادارة على المعونه الاقتصادية ، واقامت سبع عشرة دولةِ اوربيةِ منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي لمساعدة الادارة الامريكيه سابقة الذكر، وككيان تعاوني مشترك لادارة المعونة وتحقيق اهدافها .وفي سياق المشروع ارسلت الولايات التحدة الامريكيه ١٣ مليار دولار على شكل اغذيه والات ومنتجات اخرى الى دول اوربا المعنية بالمشروع وهي دول اوربا الغربية ، وانتهت برامج المساعدة ضمن المشروع في العام ١٩٥٢ حلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه محل ادارة التعاون الاقتصادي ضمن تشكيل من عشرون دولة من ضمنها كندا ضمن اهداف تنموية اقتصادية مشتركه بقيادة الولايات المتحدة وضمن طيف اوسع دولياً من اوربا الغربية ليشمل مناطق اخرى من العالم بفعاليات مشابهة لمشروع مارشال [٣٣]

وفي اطار المشروع اعلاه تسلمت بلدان اوربا خلال المدةِ الزمنيه للمشروع اموالاً بقيم مختلفة وكل حسب تقييمات الدولة المانحه والهيئات المشتركه التي تم اقامتها معها دول اوربا المستفيدة وكما يبين الجدول رقم (١) بالتفصيل .

جدول (١) اقيام المساعدات الامريكية لدول اوربا ضمن مشروع مارشال (مليون دولار)[*]

ت	الدوله	١٩٤٨-١٩٤٩	١٩٤٩-١٩٩٥٠	١٩٥٠-١٩٥١	الاجمالي
١	النمسا	232	166	70	468
٢	بلجيكا	195	222	360	777

٣	الدانمارك	103	87	195	385
٤	فرنسا	1085	691	520	2296
٥	المانيا	510	438	500	1448
٦	اليونان	175	156	45	376
٧	ايسلندا	6	22	15	43
٨	ايرلندا	88	45	0	133
٩	ايطاليا	594	405	205	1204
١٠	هولندا	471	302	355	1128
١١	النرويج	82	90	200	372
١٢	البرتغال	0	0	70	70
١٣	السويد	39	48	260	347
١٤	سويسرا	0	0	250	250
١٥	تركيا	28	59	50	137
١٦	المملكة المتحده	1316	921	1060	3297
١٧	الاجمالي	4,924	3,652	4,155	12,731

- **Source : Crafts, Nicholas, and Gianni Toniolo, eds. Economic Growth in Europe Since 1945. Cambridge University Press, 1996 ,p .p 84 .**

ونلاحظ من الجدول رقم (١) ان الاموال والموارد التي وفرها مشروع مارشال توزعت بشكل كامل على حلفاء الولايات المتحدة ضمن الترتيب الجديد لذلك بعد الحرب العالمية الثانية ونتائجها على شكل تكتلين شرقي وغربي وخصوصاً اوربا ،إذ يمكن ادراك عدم استفادة دول شرق اوربا (الكتلة الاشتراكيه سابقا من موارد مشروع مارشال)، كذلك يبين الجدول ان المملكة المتحدة هي اكثر الدول التي استفادت من دفعات مشروع مارشال إذ استلمت ٣٢٩٧ مليون دولار وتليها فرنسا ثم المانيا وايطاليا ثم هولندا بمجموع مبالغ هي (٢٢٩٦، ١٤٤٨، ١٢٠٤، ١١٢٨) مليون دولار على التوالي ويفسر ذلك إتجاهات ألاهداف الامريكية في القارة الاوربية والعالم في تلك الحقبة وماتلاها وباستخدام اليات الاقتصاد لتحقيق تلك الاهداف، ويمكن تتبع الدول الاخرى التي استلمت مبالغاً اقل مقارنة بالدول الخمس اعلاه كما يبين الجدول(١) لندرك الاهمية النسبية الأقل ضمن اهداف مشروع مارشال خاصة والسياسة الخارجية الامريكية كاطار عام .

٢-الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) :

بعد اكتمال التطبيق العملي لمشروع مارشال اتجهت الادارة الامريكية الى مأسسة عملها الاقتصادي في اطار برامجها الخارجيه بتنظيمات جديده من اهمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)[٣٤]هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين، أسسها الرئيس الامريكيجون كينيدي في العام ١٩٦١ بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق الدولية المختلفه ، ثم عمل الكونغرس على تحديث التفويض عن طريق عدد من قوانين الاعتماد المالي السنوية وتشريعات أخرى. على الرغم من كون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إحدى وكالات الحكومة الأمريكية المستقلة من الناحية الفنية، إلا أنها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية الولايات المتحدة ومجلس الأمن القومي.ويعمل مدير الوكالة ضمن توجيهات السياسة الخارجية وصلاحيات وزير الخارجية، حددت الوكالة أهدافها والتي تتضمن توفير المساعدة الاقتصادية والتنموية والإنسانية حول العالم لدعم تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة". تعمل الوكالة في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأوراسيا بشكل متواصل منذ العام ١٩٦١، وهي وريث مؤسسي لمشروع مارشال المدار من قبل من إدارة التعاون الاقتصادي ECA.

إذ أقر الكونغرس قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ بناءاً على مبادرة الرئيس الامريكي جون كينيدي، وبموجبه أدمجت إدارة التعاون الاقتصادي مع كل هيئات المساعدات الخارجية الأخرى في "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID" كوكالة جديدة مكرّسة للتنمية كخطة تتطلب التخطيط لبرامج طويلة الأمد في العديد من الدول التي ترتبط بالسياسة الخارجية الامريكية والمصالح العامة لها .

في العام ٢٠٠٤، أنشأت إدارة بوش مؤسسة تحدي الألفية كهيئة جديدة للمساعدات الخارجية لتوفير المساعدات المالية لعدد محدود من الدول التي يتم اختيارها من قبل الادارة الامريكية بوكالاتها المتخصصة بالشأن الخارجي والامن القومي الامريكي . تموّل المؤسسة اعلاه بعض برامج المساعدة التنموية التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةUSAID في هذه البلدان وعلى سبيل المثال افغانستان والعراق ، في كانون الثاني ٢٠٠٦، أنشأت وزيرة الخارجية الامريكية الأسبق

كونداليزا رايز مكتب مدير المساعدات الخارجية الأمريكية تابع لوزارة الخارجية. كان هدف هذا المكتب ضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية ما يحقق أهداف السياسة الخارجية، وضع المكتب خططاً للمساعدات الخارجية المتكاملة وإدارة الموارد في الادارة الامريكية بشكل عام والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** خصوصا ، ويوضح ذلك الارتباط المؤسسي المتزايد للوكالة اعلاه والسياسة الخارجية الامريكية من ناحية الاهداف والوسائل على حد سواء. [٣٥]

في ٢٢ أيلول ٢٠١٠، وقع الرئيس الامريكي باراك أوباما مصنف تحديد سياسة الرئاسة حول التنمية العالمية. وكان هذا المصنف اداة لتفعيل دور المساعدات التنموية ضمن السياسة الأمريكية وإعادة بناء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** كوكالة سيادية في الحكومة الأمريكية. كما أسس لجنة تنسيق السياسات المشتركة للوكالات تحت قيادة موظفي الأمن الوطني ، مما اسس لطريق جديد لضم الاداة الاقتصادية التحفيزية لادوات الرئاسة الامريكية في السياسة الخارجية بشكل عضوي مباشر ،عمل الوكالة مقسم الآن إلى قطاعات تغطي العديد من المناطق الجغرافية الدولية وهي كالاتي[٣٦]

- جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا
- آسيا
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- أوروبا وأوراسيا
- الشرق الأوسط
- أفغانستان وباكستان

وقد بلغت الدفعات المالية والبرامج للوكالة الامريكية للتنمية الدولية في السنة المالية ٢٠١٠ (١٠.٤٤) مليار دولار للعشرين دوله الاولى من إذ قيمة البرامج والمساعدات فضلاً عن (٥.٤) مليار دولار الى باقي الدول الاخرى المستفيده من برامج الوكالة إذ وزعت الدفعات اعلاه على مناطق جغرافية كبيره في العالم وحسب خريطة اهتمام السياسة الخارجية الامريكية ويبين الجدول رقم (٢) ادناه الدول العشرين الاولى المتلقية لمخرجات برامج الوكالة اعلاه وحسب اولويات الادارة الامريكية ومتعلقات سياستها الخارجية .

جدول (٢)الدول العشرون الأُولى المستفيدة من برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID لسنة ٢٠١٠ *

مليار دولار	الدولة
2.75	أفغانستان
1.35	باكستان
0.70	هايتي
0.59	إسرائيل
0.50	كينيا
0.46	السودان
0.38	الضفة الغربية (فلسطين)/قطاع غزة
0.36	الأردن
0.35	إثيوبيا
0.34	جنوب أفريقيا
0.33	جورجيا
0.32	مصر
0.31	تنزانيا
0.29	نيجيريا
0.26	أوغندا
0.26	إندونيسيا
0.23	موزامبيق
0.22	ليبيريا
0.22	كولومبيا
0.22	العراق
10.44	المجموع

***source: www.usaid.gov, 24/3/2013**

وحسب معطيات الجدول رقم (٢) نلاحظ ان افغانستان هي الدولة الاولى من ناحية قيمة البرامج والمساعدات المُقدمة من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الخارجية إذ بلغت كما يبين الجدول (٢.٧٥)مليار دولار وعلى اشكال مختلفه لاننا وكما نعلم ان السنوات الثلاث التالية للعام ٢٠١٠ اظهرت اهتماما كبيرا بالحالة الافغانية ومستلزمات الخروج منها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها فضلا عن إن بيانات السنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ غير الرسمية اي لم تصدر عن الوكالة والتي اوردتها كثير من المصادر خصوصا مصادر لجان الكونجرس الامريكي كاللجنة المالية في مجلس النواب إذ افادت بإن الوكالة قامت بإنفاق اكثر (١٢ و١٤.٣) مليار دولار على التوالي للسنتين الماليتين ٢٠١١ و٢٠١٢ وبنفس سياق التوزيع الجغرافي للسنة المالية ٢٠١٠ [٣٧] .

ونلاحظ ايضا ان كل الدول التسعة عشر بعد افغانستان التي اوردها الجدول رقم(٢) هي ضمن دائرة الاهتمام البالغ للسياسة الخارجية الامريكية وبرامجها حتى تلك التي تقع في نهاية القائمة في العام ٢٠١٠ كما هو حال المساعدات المقدمة للعراق بمبلغ اجمالي (٠.٢٢) مليار دولار ، وحسب مامعلن من الوكالة بصفتها وكالة حكومية امريكية تستهدف مجموعة من الاهداف من اهمها[٣٨] .

- الإغاثة في حالة الكوارث
- الإغاثة في حالات الفقر
- التعاون التقني في قضايا عالمية
- مصالح الولايات المتحدة الثنائية
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- البيئة

مع ان الوكالة تقوم بالعمل على تحقيق جزء من الاهداف اعلاه ،وفي برامج ذات شأن من الناحية المالية والاقتصادية ، لكن بشكل اساس وجوهري تستهدف برامج الوكالة مصالح الولايات المتحدة الامريكية خارجيا ، إذ تعمل لدعم تحقيق الاهداف السياسية التي تعني الولايات المتحدة، وغالباً ما تستدعى الوكالة لإدارة المنح المالية الاستثنائية المقدمة للدول الحليفة. وعندما تكون القوات العسكرية الأمريكية في الميدان، يستعان بالوكالة لمتابعة برامج الشؤون المدنية التي تقوم بها

القوات العسكرية لكسب صداقة السكان المحليين ومن ثم تقويض الدعم للمعادين للجهد الامريكي في الدولة المستهدفه. في ظل هذه الظروف، توجّه الوكالة من قبل موظفي وزارة الخارجية (الدبلوماسيين) كما هو الحال حالياً في باكستان وأفغانستان والعراق . كما يمكن أن تستدعى الوكالة لدعم مشاريع الولايات المتحدة ذات الاهتمام الاستثنائي في مناطق جغرافية مختلفة من العالم .

وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** بتقديم المساعدات الخارجية بطريقتين رئيستين:

- المساعدات التقنية:–تتضمن المساعدات التقنية ،المشورة التقنية، التدريب ،المنح الدراسية ،البناء وتوفير السلع المتعاقد عليها أو المشتراة بواسطة **USAID** والتي تقدمها كعينات للمستفيدين.
- المساعدة المالية:– تتضمن المساعدة المالية، توفير النقد لمنظمات الدول النامية لدعم ميزانياتها. كما توفر وكالة **USAID** المساعدة المالية للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقدم بدورها الدعم التقني للدول المستفيده.

وفي السنوات الأخيرة، زادت الحكومة الأمريكية تركيزها على المساعدات المالية بدلاً من المساعدات التقنية. ففي العام ٢٠٠٤، أنشأت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش مؤسسة تحدي الألفية كوكالة مساعدات خارجية يقتصر اختصاصها على المساعدات المالية فقط، وفي العام ٢٠٠٩ بدأت إدارة الرئيس الامريكيأوباما إجراء تعديلات رئيسية على البرامج التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**USAID** للتركيز على المساعدات المالية، وقد عرفت هذه المبادرة بمساعدات "حكومة – لحكومة" أو **G.TO.G**.[٣٩]

ويقع ذلك في نفس الاطار التنظيمي المستهدف تحت مظلة السياسة الخارجية الامريكية بشكل دائم وهو استخدام نظام الحوافز الاقتصادية لتحقيق اهداف ذات صفة ستراتيجية او تكتيكية ضمن متطلبات السياسة الخارجية والمصلحة الامريكية، والتي تؤدي الى آثار يمكن ان تخدم مصلحة الدولة المتلقية بشكل مخطط او عرضي على حد سواء .

المبحث الثالث :السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام العقوبات الاقتصادية:

اولا : تاريخ استخدام الولايات المتحدة الامريكية للعقوبات الاقتصادية :–

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية بالظهور، واتسع دورها وتأثيرها في أهم الأحداث الدولية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بالقيادة عالميا، مما حفز واشنطن إلى استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل متزايد كأداة من أدوات سياستها الخارجية، تحقيقا لاهداف هذه السياسة، ورداً على التهديدات التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وقد أدى زوال النظام الثنائي القطبية الى اتجاه واشنطن نحو محاولة تدويل نزوعها الدائم الى استخدام آلية العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تدخل معها في صراعات او تعدها معادية لها ولمصالحها، في ظل الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية واداتها التنفيذية المتمثلة بمجلس الامن.

ويهدف هذا الجزء الى التعريف بمكانة العقوبات الاقتصادية كأحد أهم ادوات السياسة الخارجية الأمريكية فضلا عن الادوات الاخرى .

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية مرارا وتكرارا كإحدى ادوات سياستها الخارجية دعما لاهداف هذه السياسة، وقد فرضت الولايات المتحدة منفردة او مع دول اخرى انظمة عقوبات في زهاء (١٣٧) حالة كما يوضحها الجدولان الآتيان:

جدول (٣) البلدان التي استهدفتها العقوبات الأمريكيةبشكل منفرد .

المسألة	السنة	البلد	المسألة	السنة	البلد
حقوق الانسان	١٩٧٧	البرازيل	الاحتواء	١٩١٧	اليابان
سياسة القذافي	١٩٧٨	ليبيا	الانسحاب من جنوب شرق اسيا	١٩٤٠	اليابان
النووية	١٩٧٨	البرازيل	ازاحة بيرون	١٩٤٤	الارجنتين
النووية	١٩٧٨	الارجنتين	الاتحاد الاندونيسي	١٩٤٨	هولندا
النووية	١٩٧٨	الهند	الحدود	١٩٥٦	إسرائيل
المنشقون	١٩٧٨	الاتحاد السوفيتي	السويس	١٩٥٦	المملكة المتحدة وفرنسا
الرهائن	١٩٧٩	ايران	الشيوعية	١٩٥٦	لاوس
النووية	١٩٧٩	باكستان	تروخيلو	١٩٦٠	جمهورية الدومنيكان
حقوق الانسان	١٩٧٩	بوليفيا	كاسترو	١٩٦٠	كوبا
افغانستان	١٩٨٠	الاتحاد السوفيتي	مصادرة الاملاك	١٩٦١	سيلان

الارهاب	١٩٨٠	العراق	غولارت	١٩٦٢	البرازيل
الشيوعية	١٩٨١	نيكاراغوا	اليمن والكونغو	١٩٦٣	الجمهورية العربية المتحدة
القانون العرفي	١٩٨١	بولندا	الاحتواء	١٩٦٣	اندنوسيا
الفوكلاند	١٩٨٢	الارجنتين	دييم	١٩٦٣	فيتنام الجنوبية
بولندا	١٩٨٢	الاتحاد السوفيتي	اسعار النحاس	١٩٦٥	تشيلي
رحلة الخطوط الجوية الكورية	١٩٨٣	الاتحاد السوفيتي	الزراعة	١٩٦٥	الهند
سجل التصويت في الامم المتحدة	١٩٨٣	زيمبابوي	معارضة المقاطعة	١٩٦٥	الجامعة العربية
الارهاب والحرب	١٩٨٤	ايران	النفاثات الأمريكية	١٩٦٨	بيرو
الفصل العنصري	١٩٨٥	جنوب افريقيا	اللندي	١٩٦٨	بيرو
الارهاب	١٩٨٦	سوريا	بنغلادش	١٩٧١	الهند وباكستان
القوات الكوبية	١٩٨٦	انغولا	الارهاب	١٩٧٢	اقطار مختلفة
الديمقراطية	١٩٨٧	هايتي	حقوق الانسان	١٩٧٣	كوريا الجنوبية
العفو العام	١٩٨٧	السلفادور	حقوق الانسان	١٩٧٣	تشيلي
حقوق الانسان	١٩٨٩	السودان	قبرص	١٩٧٤	تركيا
حقوق الانسان	١٩٩٠	الكونغو	الهجرة	١٩٧٥	الاتحاد السوفيتي
حقوق الانسان	١٩٩١	اندنوسيا	الهجرة	١٩٧٥	اوربا الشرقية
الارهاب	١٩٩٢	ايران	الشيوعية	١٩٧٥	فيتنام
الديمقراطية	١٩٩٢	ليبريا	النووية	١٩٧٥	جنوب افريقيا
الحرب الاهلية	١٩٩٢	كمبوديا	بعد الحرب	١٩٧٥	كمبوديا
الحرب الاهلية	١٩٩٢	الصومال	حقوق الانسان	١٩٧٦	اورغواي
الديمقراطية وحقوق الانسان	١٩٩٣	انغولا	النووية	١٩٧٦	تايوان
حقوق الانسان	١٩٩٤	غامبيا	مصادرة الممتلكات	١٩٧٦	اثيوبيا
الديمقراطية وحقوق الانسان	١٩٩٦	زامبيا	حقوق الانسان	١٩٧٧	بارغواي
النووية	١٩٩٧	الهند	حقوق الانسان	١٩٧٧	غواتيمالا
النووية	١٩٩٨	باكستان	حقوق الانسان	١٩٧٧	الارجنتين
الديمقراطية وحقوق الانسان والمخدرات	١٩٩٩	افغانستان	سوموزا	١٩٧٧	نيكاراغوا
			حقوق الانسان	١٩٧٧	السلفادور

المصدر: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٢٨

جدول (٤)البلدان التي استهدفتها الولايات المتحدة مع آخرين بفرض العقوبات

الخلفية	السنوات	البلد الهدف	البلد المستهدِف
الاستيلاء على المملكات	١٩٣٨-١٩٤٧	المكسيك	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة
الحرب العالمية الثانية	١٩٣٩-١٩٤٥	المانيا واليابان	دول التحالف
ضوابط تقنية	١٩٤٨-١٩٩١	الاتحاد السوفيتي والكوميكون	الولايات المتحدة واللجنة التنسيقية لضوابط التصدير المتعددة الاطراف
الشيوعية في الصين	١٩٤٩-١٩٧٠	الصين	الولايات المتحدة و (CHINCOM)
الحرب الكورية...الخ	١٩٥٠	كوريا الشمالية	الولايات المتحدة والامم المتحدة
الحرب الفيتنامية...الخ	١٩٥٤-١٩٧٤	فيتنام الشمالية	الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية
تأميم قناة السويس	١٩٥٦	مصر	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا
جدار برلين	١٩٦١-١٩٦٢	جمهورية المانيا الديمقراطية	الحلفاء الغربيين
الفصل العنصري	١٩٦٢-١٩٩٢	جنوب افريقيا	الامم المتحدة
المستعمرات	١٩٦٣-١٩٧٤	البرتغال	الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية
حكم الاغلبية السوداء	١٩٦٥-١٩٧٩	روديسيا	الامم المتحدة والمملكة المتحدة
عيدي امين	١٩٧٢-١٩٧٩	اوغندا	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة
الاقطار التي تتابع الخيار النووي	١٩٧٤	مجموعة بلدان	الولايات المتحدة وكندا
اعادة التصنيع النووي	١٩٧٥-١٩٧٦	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة وكندا
حقوق الانسان	١٩٨٢	سرينام	الولايات المتحدة وهولندا
الديمقراطية	١٩٨٣	غرينادا	الولايات المتحدة و(OECS)
حقوق الانسان والانتخابات	١٩٨٨	بورما	الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية
حقوق الانسان والحرب الاهلية	١٩٨٨	الصومال	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة
غزو الكويت	١٩٩٠	العراق	الولايات المتحدة والامم المتحدة
لوكربي	١٩٩٣	ليبيا	الولايات المتحدة والامم المتحدة
الديمقراطية وحقوق الانسان	١٩٩٢-١٩٩٦	يوغسلافيا الابقة	الولايات المتحدة والامم المتحدة والاتحاد الاوربي
الديمقراطية وحقوق الانسان	١٩٩٣-١٩٩٤	هايتي	الولايات المتحدة والامم المتحدة

المصدر: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣٠.

وستحاول الدراسة تتبع استخدام الولايات المتحدة لاسلوب العقوبات الاقتصادية تاريخياً للوقوف على التدرج الزمني لذلك والجذور التاريخيه لهذا النمط من الوسائل في السياسة الخارجية الامريكية وكما يلي:

١- العقوبات الاقتصادية الأمريكية لغاية ١٩٩٠:

يرجع اول استخدام للعقوبات الاقتصادية الى ما قبل استقلال الولايات المتحدة، وتمثلت في العقوبات التي فرضتها المستعمرات الأمريكية على بريطانيا ابان الاستعمار البريطاني لشمال امريكا ١٧٦٧-١٧٧٠ عن طريق تبني التجار في بوسطن ونيويورك سياسة (عدم الاستيراد) والتي وسعت فيما بعد لتصبح (عدم الاستيراد، وعدم التصدير، وعدم الاستهلاك)، وفي عام ١٨٠٧ قام

الرئيس الامريكي (توماس جيفرسون) بالحصول على موافقة الكونغرس على قانون الحظر الذي منع كل السفن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية من الذهاب الى الموانئ الاجنبية، ومنع تجار الولايات المتحدة من استخدام السفن الاجنبية لنقل البضائع وذلك ردا على الحصار الذي فرضته بريطانيا على الشواطئ الأمريكية[٤٠]، وعلى الرغم من الاثار الكارثية للقانون على تجارة الولايات المتحدة نتيجة لعدم توقف هجمات السفن البريطانية والفرنسية على السفن التجارية الأمريكية استمرت الولايات المتحدة في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية ضد الدول الاخرى، فقامت بفرض عقوبات على بريطانيا وفرنسا وروسيا خلال حرب القرم ١٨٥٣-١٨٦٥، وفي مرحلة لاحقة فرضت الولايات المتحدة الفيدرالية الشمالية العقوبات على الولايات الأمريكية الكونفدرالية الجنوبية خلال الحرب الاهلية ١٨٦١-١٨٦٥، وكذلك فرضت العقوبات على اسبانيا اثناء الحرب الأمريكية الاسبانية ١٨٩٨[٤١].

وفي اثناء الحرب العالمية الاولى، وبعد نجاح الحصار الاقتصادي داخل الولايات المتحدة ابان الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب، طور الضباط الامريكيون مجموعة من خطط الحصار الاحتياطية على غرار تجربتهم في خطة اناكوندا ١٨٦١-١٨٦٥ التي طبقت ضد الولايات المتحدة الكونفدرالية الجنوبية، ووضعوا خطة الحرب اورانج بوصفها خطة مفصلة لاخضاع اليابان عن طريق العزل التجاري الكامل لليابان يضمن افقارها وارهاقها في النهاية، ثم استسلامها[٤٢].

واكدت خبرة استخدام العقوبات الاقتصادية في المدة مابين الحربين العالميتين، وما تلاها في الحالات المختلفة وبالذات الصراعات العسكرية، اهمية هذه الاداة في السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق الاستخدام المتكرر والتطور الذي شهدته آلية العقوبات خلال هذه المدة، إذ بدأت العقوبات الاقتصادية تستقل بذاتها عن الحرب وتصبح اداة مستقلة من ادوات السياسة الخارجية الأمريكية تستخدم كبديل للعمل العسكري المعلن، ولاغراض متعددة كتغيير سياسة البلد المستهدف، وزعزعة الحكومة وتعطيل الجهود العسكرية واعاقة القدرة العسكرية...الخ[٤٣].

واظهرت هذه المدة تزايدا في استخدام الولايات المتحدة للاسلحة الاقتصادية ضد اليابان لارغامها على الانسحاب من جنوب شرق اسيا ١٩٣٧-١٩٤١، وكذلك المكسيك على اثر مصادرتها للشركات النفطية على اراضيها ١٩٣٩-١٩٤٧، وفي تموز ١٩٤٠ اقر الكونجرس الامريكي (قانون تقوية دفاع الامة) الذي اعطى الرئيس القوة لتقييد الصادرات لاي مادة مطلوبة

للدفاع في الولايات المتحدة والترخيص بتصديرها لامم صديقة، وبناء على بدء الرئيس (روزفلت)– ببطء– بتقييد الصادرات للمواد الاستراتيجية وتتضمن بيع برادة الحديد الى اليابان، وبعد عام واحد وبشكل مفاجئ منعت الحكومة الأمريكية كل صادرات البترول الى اليابان، إذ كان لهذه القرارات– كما يعتقد المؤرخون– المساهمة الكبرى في تعجيل الصراع(٤٤).

وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر واقع جديد تمثل في حرب باردة مستمرة كانت العقوبات وكذلك المعونات من اهم اسلحة تلك الحرب، إذ انه وفي ظل الردع النووي المتبادل لم يكن هناك سبيل الى حروب تقليدية، فتم نقل الاعمال العدائية من ميدان السلاح الى ميدان الاقتصاد ومن قهر الجيوش الى تجويع الشعوب، واتسم نظام العقوبات الاقتصادية– ابان الحرب الباردة– بظهور العقوبات من إذ المبدأ، تحولت العقوبات بنوعيها، من اداة ضغط الى نهج سياسي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسته في سياستها الخارجية بما يضمن تحقيق ما تعده مصالح قومية امريكية، ومن ثم بما يخدم رؤيتها الخاصة مستغلة في سبيل ذلك تزعمها للمعسكر الرأسمالي بقيادتها لحلف الاطلسي وكذلك نفوذها في المؤسسات الدولية ومؤسسات التمويل الدولي(٤٥).

كان سجل العقوبات الاقتصادية ضد الاخرين حافلا، اذ اقرت الادارات الأمريكية المتعاقبة ابان الحرب الباردة نحو ٦٠ قانونا او امرا تنفيذيا بفرض عقوبات اقتصادية مباشرة، فضلا عن مئات القوانين الاخرى التي فرضت عقوبات بشكل غير مباشر كتلك المدرجة في اطار محاربة الشيوعية، وكذلك تلك التي يمكن عد امنها يتعلق بالشؤون الداخلية الأمريكية لانها تطال الامريكيين افرادا وشركات، لمنع رعايا الولايات المتحدة من السفر لبلد ما، او تقييد حريتهم في اجراء معاملات مالية وتجارية مع بلد اخر او مع مواطنيه وشركاته(٤٦).

شرعت الولايات المتحدة في ممارسة نهج العقوبات ابان الحرب الباردة في العام ١٩٥٠، لوضع كوريا الديمقراطية تحت نظام العقوبات لهجومها على كوريا الجنوبية، ثم فرضت الولايات المتحدة العقوبات على ايران عام ١٩٥١ للضغط عليها لالغاء قرار تأميم المرافق النفطية، ثم اضيفت فيتنام لقائمة العقوبات عام ١٩٥٤ لتعطيل فاعليتها العسكرية ولكن الرئيس (كلينتون) رفض الحظر على فيتنام الموحدة في عام ١٩٩٤. ويتمثل المثال الاكثر اهمية لاستعمال الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية اثناء مدة خمسينيات القرن العشرين في فرض العقوبات على مصر خلال ازمة السويس التي بدأت بقيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس.

وخلال ألازمة استخدمت الولايات المتحدة التهديد باستخدام العقوبات الاقتصادية ضد الاطراف الاربعة: بريطانيا، فرنسا، إسرائيل ومصر، فقد قطعت ادارة (ايزنهاور) المساعدات الاقتصادية عن مصر وقامت بتجميد ارصدة الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، وقامت بمنع القروض الى بريطانيا، وايضاً منعت القروض لها من صندوق النقد الدولي، ومنعت شحنات البترول إلى فرنسا وبريطانيا وأوقفت تدفق المساعدات إلى إسرائيل، وهددت الإدارة الأمريكية بمنع وصول أي دولار سواء من القطاع الخاص أو من الحكومة إلى إسرائيل(٤٧).

أما سنوات ستينيات القرن العشرين فشهدت فرض العقوبات على لاوس لزعزعة حكومتي الأمير سوفانا فوما والجنرال فومي اليساريتين، ولمنع استيلاء الشيوعيين على السلطة، أما الحالة الأبرز في عقد ستينيات القرن الماضي والتي ما زالت مستمرة إلى الآن فتتمثل في فرض الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية على كوبا والتي تمثلت في حظر توفير معونة اقتصادية أو عسكرية إلى نظام حكم فيدل كاسترو، وتلك كانت أول عقوبة في سلسلة العقوبات المتعددة التي فرضت على كوبا(٤٨).

وفي سبعينيات القرن العشرين طرأ تحول مهم على جملة المعايير الأمريكية لفرض العقوبات بشمولها حالات ليست الولايات المتحدة طرف مباشر فيها، بل كان إقدام الولايات المتحدة على فرض هذه العقوبات بالنيابة، وتحت ذرائع تدعي واشنطن أنها تمس القيم والأخلاق التي بنيت عليها مفاهيم الليبرالية الجديدة التي اخذت الولايات المتحدة على عاتقها فرضها على العالم، ففي عام ١٩٦٥ قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتعاون مع الامم المتحدة بتطبيق عقوبات مهمة تتضمن منع تصدير البترول الى مستوطنة البيض في روديسيا- زيمبابوي حاليا- التي اعلنت استقلالها من طرف واحد، ولجأت بعد ذلك الى فرض العقوبات على ليبيا في العام ١٩٧٨ بذريعة احتضان طرابلس لقوى ارهابية عالمية، وكذلك العقوبات على باكستان في العام ١٩٧٩ بسبب سياستها التسليحية والتي رأت واشنطن انها تهدد السلم والأمن الاقليميين، على الرغم من ان الولايات المتحدة كانت انذاك تعد اسلام اباد من اهم حلفائها في المنطقة، وكذلك فرضت الولايات المتحدة العقوبات ضد ايران كرد فعل على احتجاز الرهائن الامريكيين في تشرين الثاني ١٩٧٩(٤٩).

والملاحظ خلال عقد سبعينيات القرن العشرين ان الولايات المتحدة نفسها وقعت ضحية للعقوبات، عندما قامت الدول العربية المصدرة للنفط بمقاطعة الولايات المتحدة ردا على موقفها المؤيد لاسرائيل في الحرب عام ١٩٧٣.

وخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي واصلت الولايات المتحدة نهج فرض العقوبات، فاضيفت سوريا في العام ١٩٨٦، وجنوب افريقيا في العام نفسه على الرغم من الفيتو الذي استخدمه الرئيس رونالد ريغان، والذي سمح لشركات القطاع الخاص القيام باعمال تجارية في جنوب افريقيا، بناء على وعيها الخاص او مبادئ العمل التطوعي، والسودان عام ١٩٨٨ بسبب اتهام واشنطن للسودان– كما اتهمت سوريا– بدعم الارهاب، كما اضيفت الصين عام ١٩٨٩ الى القائمة بعد احداث ساحة (تيان مين) بذريعة ان الحكم في بكين لا يراعي ما تعده واشنطن "مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية والتعددية الحزبية[٥٠]".

لقد شهد النصف الاخير للحرب الباردة زيادة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية لاهداف اقتصادية وبالتحديد لتحسين الاقتصاد المحلي الامريكي، وكان المحفز لاستخدام هذه العقوبات هو التراجع في الإقتصاد الأمريكي مقارنة بالاقتصادات الغربية الاخرى، إذ جاء الرد على الصعوبات الاقتصادية جزء من العمل الممكن نتيجة لزيادة الاحكام الخاصة للتجارة الحرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[٥١].

٢– العقوبات الاقتصادية الأمريكية ١٩٩٠–٢٠١٣:–

بعد انتهاء الحرب البارده زادت جاذبية العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية، واظهرت الولايات المتحدة رغبة اكبر نحو استخدام العقوبات الاقتصادية الاحادية الجانب لانجاز اهداف سياستها الخارجية، ذلك ان تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي اذن بانتهاء الحرب الباردة، كان في احد اوجهه انهياراً للكابح الرئيس امام اندفاع واشنطن في اتباع نهج العقوبات الاقتصادية، بانعكاس ذلك ليس على زيادة عدد الدول المنظمة لقائمة المعاقبين واتساع نطاق شمولية العقوبات ووصولها الى حد فرض حصار شامل فحسب، بل ايضا باضفاء طابع العقوبات الدولية عليها باستصدارها عن طريق مجلس الامن الدولي، واستخدام الامم المتحدة ذاتها في توفير غطاء دولي لعقوبات تقررها واشنطن وحدها[٥٢].

كما ان انهيار المعسكر الاشتراكي قد ادى دورا مهما في دفع نهج العقوبات الأمريكية في اتجاه فرض العقوبات على دول وشركات وافراد من غير الامريكيين بمن فيهم مراكز قوى داخل المعسكر الرأسمالي وحلف شمال الاطلسي في حال عدم التزامهم بتنفيذ العقوبات التي سبق لواشنطن فرضها، حتى بصفة كونها امريكية لا تنطوي تحت الغطاء الدولي كقانون (داماتو[٥٣]) على سبيل المثال[٥٤].

وفي المحصلة اطلق انهيار الاتحاد السوفيتي العنان للولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية، التي تسارعت وتائر اتخاذها بشكل كبير الى ان وصل عدد القوانين والاوامر التنفيذية بفرض عقوبات اقتصادية الى ١٣٧ حالة، وذلك حتى العام ٢٠٠٠، وتجدر الاشارة الى ان الادارة الأمريكية صادقت على نحو ثلثي هذه القوانين والاوامر التنفيذية بفرض عقوبات اقتصادية او تشديدها في عامي ١٩٩٣-١٩٩٤، وهي السنوات التي بلغت فيها العقوبات ذروتها، ليس بازدياد عددها فحسب بل لشمولها اكثر من نصف سكان العالم وان بدرجات متفاوتة[٥٥].

وكانت الادارة الأمريكية قد دشنت حقبة ما بعد الحرب الباردة بضم كل من الكونغو والعراق الى قائمة البلدان المعاقبة عام ١٩٩٠، واندونيسيا ١٩٩١، وليبريا والكامرون واذربيجان والصومال عام ١٩٩٢، وانغولا عام ١٩٩٣، وغامبيا عام ١٩٩٤ وزامبيا ١٩٩٦، والهند عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨ عادت باكستان لتضم إلى نادي المعاقبين بعد أزمة التفجيرات النووية في شبه الجزيرة الهندية، وفي عام ١٩٩٩ انضمت أفغانستان أيضا[٥٦]، فضلا عن عدد كبير من العقوبات الجماعية التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يلاحظ على هذه الحالات لفرض العقوبات ان الخريطة الجغرافية للعقوبات تضم: خمس دول عربية إسلامية هي العراق وليبيا وسوريا والسودان والصومال، فضلا عن خمس دول اسلامية هي: ايران ، اندونيسيا، باكستان، اذربيجان وافغانستان، الى جانب ثماني دول افريقية، وسبع دول اسيوية ودولة واحدة فقط في كل من اوربا الوسطى وامريكا اللاتينية.

وفي عام ١٩٩٩ اقرت واشنطن ما يعرف بقانون التحرر من الاضطهاد الديني والذي ساهم بزيادة عدد الدول المعاقبة الى ٧٥ بلد، اي ضاعفها ثلاث مرات بعدما كانت القائمة تضم ٢٧ بلدا في العالم ١٩٩٨[٥٧].

ويلاحظ هنا، ومنذ نهاية الحرب الباردة لم يكن هناك اي مذهب استراتيجي رسمي لتوجيه الولايات المتحدة في تقرير متى وكيف تطبق العقوبات الاقتصادية، إذ طبق الكونجرس والرئيس الامريكيين بشكل عشوائي متزايد وسريع على جهات مختلفة، لكي تنجز اهداف السياسات الخارجية الاخرى، مما كلف الاقتصاد الامريكي على الاقل ١٥ بليون دولار سنويا، مقابل بعض المكاسب السياسية الضئيلة للسياسة الخارجية[٥٨].

في حين امتازت حقبة الحرب الباردة بتوجيه صناع السياسة الامريكية العقوبات أولياً الى الإتحاد السوفيتي ودول شيوعية اخرى لاحتوائها وانجاز اهداف الامن القومي بوضوح، إذ طبقت اغلب هذه العقوبات بشكل جماعي وبالاشتراك مع حلفاء الولايات المتحدة[٥٩].

ومن الملاحظ على اسلوب تعامل الادارة الامريكية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين تعاملها مع كل حالة على حدة وفقا لمصالحها، عن طريق تنوع الاساليب وظهور دور العقوبات– لاسيما مع سيطرة الولايات المتحدة على آليات العقوبات– وهكذا تبنت الولايات المتحدة العقوبات عن طريق العزل، الى جانب اسلوبها الدائم عن طريق الاحتواء، والذي تراجعت اهميته نتيجة لظهور سلبيات هذا المنهج والتي تمثلت بالخسائر– غير المحتملة– نتيجة لطول الوقت الذي يتطلبه، مما تطلب استخدام القوة العسكرية الى جانبه في كثير من الحالات، وبشكل خاص حالة العراق ١٩٩٠[٦٠]. واستمرت الولايات المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية على ايران وبعض البلدان كسوريا خلال المدة ٢٠٠٠–٢٠١٣ وعن طريق مجموعة من القوانين على خلفية الملف النووي الايراني والنزاع المسلح بين النظام السوري والقوى المعارضة المسلحه، تتضمن اغلبها عقوبات اقتصاديه ذات محتوى مالي وفني للبلدين المستهدفين ولازالت عمليا قيد الاستخدام مع التوجهات الجديده للمشكلتين .

ثانيا: اهداف سياسة العقوبات الاقتصادية الامريكية :–

اثناء الحرب الباردة وجهت الولايات المتحدة الامريكية العقوبات الاقتصادية اولا ضد الاتحاد السوفيتي ودول شيوعية اخرى لانجاز اهداف سياستها الخارجية بوضوح وطبقت اغلب هذه العقوبات بالاشتراك مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية[٦١].

وتلجأ الولايات المتحدة الامريكية وبشكل اكثر بكثير من اي بلد اخر الى استخدام العقوبات الاقتصادية لدعم اهداف سياستها الخارجية، ويستند تطبيق هذه العقوبات وتبريرها الى اسباب متعددة تتمثل في:

الحكومات الشيوعية، النشاط البيئي، نزع ملكية الملكية الامريكية، ايواء مجرمي الحرب، انتهاك حقوق الانسان، العدوان العسكري، نشاط المخدرات تكاثر اسلحة الدمار الشامل، دعم الارهاب الدولي، تقييد الاعراف التجارية، الحكومات غير الديمقراطية، انتهاكات حقوق العمال.

تأسيسا على الاسباب السابقة تحدد الولايات المتحدة الامريكية ثلاثة اصناف عامة من اهداف سياستها الخارجية، لاي عقوبات اقتصادية تسعى لتطبيقها وتتمثل بما يأتي[٦٢]:

أ- اهداف الامن القومي:

إذ تستخدم العقوبات الاقتصادية لردع العدوان العسكري او لاجبار معتدي على سحب قواته المسلحة من اقليم متنازع عليه، وعلى سبيل المثال شاركت الولايات المتحدة في العقوبات المتعددة الاطراف ضد العراق اثر احتلاله الكويت، وضد اجزاء من يوغسلافيا السابقة بعد اندلا ع الحرب هناك، وكذلك تستخدم العقوبات لكبح تزايد الاسلحة، إذ تشارك الولايات المتحدة في العديد من الانظمة الدولية للسيطرة على تصدير البضائع والتقنية الحساسة عسكرياً، مثل: نظام سيطرة تقنية الصواريخ، ومجموعة استراليا للسيطرة على انتشار المواد والاسلحة الكيمياوية والبيولوجية، وتفرض العقوبات ضد البلدان التي تسعى لاكتساب الاسلحة في انتهاك الاتفاقيات الدولية لمنع انتشار السلاح النووي والمواد الكيمياوية والاسلحة البيولوجية والسلاح النووي، مثل الصين وكوبا وايران وكوريا الشمالية والعراق وباكستان...الخ[٦٣].

وكذلك تستخدم العقوبات لمعاقبة البلد الذي يقبل او يتبنى الارهاب، إذ فرضت الولايات المتحدة العقوبات على ايران وليبيا وذلك لمنع الاستثمار فيهما، ومنع التجارة مع ليبيا وتقييدها مع ايران، لان ايران وليبيا متهمتان بتمويل المنظمات الارهابية، فضلا عن كوبا ونيكاراغوا وكوريا الشمالية والسودان وسوريا[٦٤].

وسعت الولايات المتحدة الى الحد من تصدير الاسلحة والتقنية الحساسة عسكريا الى تلك البلدان على الرغم من عدم وجود تهديدات فورية تعد معادية فعلا للمصالح الامريكية.

ب- اهداف السياسة الخارجيةالاخرى:

تستخدم العقوبات الاقتصادية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الاخرى مثل مراعاة حقوق الانسان والديمقراطية، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٧ اعلن الرئيس كلنتون منعا على الاستثمارات الجديدة في ميانمار، بورما سابقا، لان السلطة العسكرية الحاكمة رفضت الاعتراف بانتصار حزب المعارضة في الانتخابات العامة، وكذلك استهدفت العقوبات كل من انغولا والبوسنة والهرسك وبوروندي والصين وكرواتيا وكوبا وزامبيا وغواتيمالا وهايتي ونيكاراغوا ونيجيريا ويوغسلافيا، وفرضت العقوبات ايضا ضد الشركات في كندا وايطاليا والمكسيك بسبب استثمارها في كوبا وفقا لقانون هيلمزبورتون ١٩٩٦، وكذلك قرار الرئيس كلنتون بوقف الاستثمارات ووقف التمويل للمشروعات في كولومبيا بسبب فشلها في السيطرة على تهريب المخدرات من اراضيها، وكذلك استهدفت العقوبات كل من افغانستان وبورما وكوبا وهايتي ونيجيريا، وفي ١٩٩٦ صدر قرار من الرئيس كلنتون بتعليق عدم الخضوع الادوات الجراحية للضريبة، والكفوف الجلدية، وبعض البضائع الرياضية، والسجاد المستورد من باكستان، بسبب فشل باكستان في احترام حقوق العمال، وكذلك استهدفت العقوبات كل من الصين وموريتانيا وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة والمالديف[٦٥].

وفي عام ١٩٩٣ اعلن وزير الخارجية السابق (وارن كريستوفر) تعريفا جديدا للامن القومي بإذ جعل من حماية البيئة اولوية رئيسة في السياسة الخارجية، إذ استهدفت العقوبات الاقتصادية المتعلقة بحماية البيئة عددا من البلدان منها البرازيل والصين وتايوان.

ج- نزاعات التجارة الدولية والاستثمار:

تستخدم العقوبات الاقتصادية بفعالية في نزاعات التجارة الدولية ونزاعات الاستثمار، ومعظم هذه النزاعات مصمم بشكل مرض عن طريق اجراءات التسوية لمشاكل منظمة التجارة العالمية والاتحادات الجمركية الاقليمية، كاتفاقيات التجارة الحرة في امريكا الشمالية او الاتفاقيات الثنائية الاخرى، وحتى عندما تكون العقوبات الاقتصادية مستخدمة فان العقوبات الامريكية تحدد عادة بشكل يتناسب مع الاخلال المزعوم من البلد المستهدف، إذ استخدمت الولايات المتحدة العقوبات في مواجهة الصين واليابان ودول اخرى اثر نزاعات تجارية مختلفة[٦٦].

ولقد شهدت مرحلة الثمانينيات ومرحلة التسعينيات من القرن المنصرم زيادة فياستخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية لدعم وتحقيق اهدافها الاقتصادية، وكان المحفز لاستخدام

هذه العقوبات هو التراجع الاقتصادي وزيادة النقص في التجارة الخارجية الامريكية، ومن امثلة العقوبات الاقتصادية للاغراض التجارية: العقوبات المفروضة لضمان الوصول الى الاسواق او التزام السوق بالاحلاف التجارية، وتميل هذه العقوبات عادة الى ان تكون مطابقة للقواعد المستعملة التي توجه التجارة، مقارنة مع العقوبات الاقتصادية للاغراض السياسية التي تعمل في الغالب بغياب اي اطار سياسي او قانوني متفق عليه باستثناء المصلحة الامريكية(٦٧).

ولانجاز هذه الاهداف تأخذ العقوبات الاقتصادية الامريكية اشكالا متعددة من اهمها الانسحاب من امتيازات المنح الحكومية الخاصة مثل الغاء الحالة التجارية للدولة الاكثر رعاية وتخفيض المساعدة الاجنبية وقطعها وتقييد التصدير والاستيراد وتجميد الارصدة والممتلكات وزيادة التعريفات الجمركية وتخفيض حصة الاستيراد ومنع الحق في شراء بضائع محددة وضرورية وبالعادة حساسة، والمنع من دخول الاسواق المالية او اختصار او انهاء كل الاعمال التجارية المقاطعة والاصوات في المنظمات الدولية وتخفيض العلاقات الدبلوماسية وقطعها ورفض منح التأشيرات والغاء الصلات الجوية(٦٨)، ورفض الاشتراك الامريكي في مشاريع الطاقة النووية ورفض الاشتراك الامريكي في تجارة الدفاع ورفض الاشتراك الامريكي في برامج اطلاق الاقمار الصناعية للاتصالات والتصويت ضد الموافقة على المساعدات في المؤسسات المالية الدولية وحجب الدفعات الى المؤسسات الدولية التي تتجاوز المعارضة الامريكية وحظر استحقاقات من المؤسسات المالية الامريكية وحظر العمل كتاجر وسيط من الولايات المتحدة او التمويل من الولايات المتحدة ورفض نقل غنائم الحرب فضلا عن اشكال اخرى(٦٩).

ويذهب ريتشارد هاس[٧٠] الى القول: "انه ومع بعض الاستثناءات فان الاستعمال المتزايد للعقوبات الاقتصادية قد انتهى بطريقة محزنة، والمشكلة هي ان العقوبات الاقتصادية تساهم مساهمة قليلة جدا في اهداف السياسة الخارجية الامريكية، بينما تكون مكلفة وذات نتائج عكسية في اغلب الاحيان"، وعلى الرغم من هذه الانتقادات لجأت الادارات الامريكية المتعاقبة الربع الأخير من القرن الماضي الى استخدام العقوبات الاقتصاديه، كون العقوبات الاقتصادية اداة اساسية من ادوات السياسة الخارجية، وتكون بديلا للاداة العسكرية في كثير من الاحيان، ومن هذا المنطلق تعددت حالات واشكال العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة منفردة او بمشاركة الامم

المتحدة، أدت حالات فرض العقوبات على كل من السودان وليبيا وايران والعراق الى اثار تمس الشعوب اكثر من مساسها بالحكومات .

الاستنتاجات والتوصيات :-

أ-الاستنتاجات :-

١ -إن المتغير الاقتصادي هو احد المحددات المهمة لاتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ويستخدم بشكل اساس في تحقيق الاهداف الستراتيجية والتكتيكية ،ويدعم ذلك الاستخدام الدائم لاسلوبي التحفيز والعقوبات الاقتصاديين في تحقيق الاهداف الحيوية للسياسة اعلاه .

٢- ان تنامي الاقتصاد الامريكي وتصنيفه كاقتصاد دولة عظمى ادى الى اندفاع واضعي السياسة الخارجية للولايات المتحده الامريكية نحو استخدام العامل الاقتصادي باتجاهاته المختلفة للوصول الى اهداف بعينها في بلدان بعينها وحسب خارطة المصالح الستراتيجية للولايات المتحده التي تضطلع الان بدور قيادي في نظام دولي يقوم على استقطاب احادي .

٣-ان استخدام الولايات المتحدة الامريكية للعامل الاقتصادي كاحد محددات السياسة الخارجية استوجب تطور البناء المؤسسي المستخدم لهذا الغرض بشكل مضطرد بكل المراحل لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ،ممايؤكد حتمية دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية .

٤-هناك تسخير دائم للاليات الدولية كمجلس الامن في سن العقوبات الاقتصادية وفق الخيارات الاساسية للولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها وبالاخص خلال النصف الاخير من القرن الماضي والعقد الاول من القرن الحالي .

٥-إن استخدام العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في مجال العقوبات، ومن اجل اهداف ستراتيجية قد تم بتعسف وعنف غير مبررتجاه دول صغيرة الحجم اقتصاديا وسياسياً بالمقارنة مع الولايات المتحدة .

٦-لم تأخذ السياسة الخارجية الامريكية بنظر الاعتبار خلال تطبيقها نظم العقوبات والحوافز الفصل بين الحكومات واشخاص الحكم والمواطنين غير المعنيين بذلك بل استخدمت بمعيار واحد هو المصلحة الامريكية فقط .

٧-إن برامج المعونات والحوافز الاقتصادية يقيم استخدامها وفق معيار كون المتلقي من الدول إما حليف حالي او مستقبلي او بالضد من دولة في محيط المتلقي الاقليمي او الاقتصادي وفق مبدأ المصالح الخالصة للولايات المتحدة الامريكية .

٨-ادى استخدام نظم العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية الى ظواهر وردات فعل سلبية مزمنه في معظم الحالات ،إذ اثر سلبا على مقومات التنمية البشرية والتنمية بشكل عام في الدول التي استهدفتها.

ب-التوصيات :-

ترى الدراسة ان من المهمة العلمية التوصية ببعض التوصيات للفائدة العلمية .

١-يجب العمل دوليا على اصلاح نظام صنع القرار في مجلس الامن والانظمة الاممية الاخرى ذات الشأن ليجعلها تبتعد عند تشريع الاجراءات العقابية على الدول التي تمثل تهديد للامن والسلم الدوليين عن الاجراءات الاقتصادية العقابية العشوائية وذلك لضمان الحقوق الاساسية لسكان تلك الدول ومن اهمها الحق بالعيش ضمن معايير العصر الاقتصادية .

٢-توفير الهياكل المؤسسية المراقبهللاجراءات الاقتصادية المحفزهوالمعاقبه للدول المستهدفة بنفس القدر الذي تتوفر به المؤسسات الحقوقية الاساسية كمجلس حقوق الانسان الدولي القائم حاليا ووفق تشريعات ملزمة للدول اعضاء الامم المتحدة .

٣-زيادة موارد المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تقدم المساعدات والائتمان للدول الضعيفة لتخليصها من سطوة الدول الغنية وتقليل اثر الحاجة الاقتصادية على قرارت تلك الدول في توفير مقومات السيادة الاقتصادية وتوفير العيش المستقر اقتصاديا لسكانها ،وجعل هذا الامر اولوية حقوقية دولية .

٤-على الدول النامية الاخذ بنظر الاعتبار دائما العامل الاقتصادي ومصلحتها الوطنية في ذلك عند التعامل مع الدول العظمى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية لإن اغفال العامل الاقتصادي سيفضي بالضرورة الى علاقة غير متوازنه وخسارات مستقبلية خصوصا مع بقاء العالم بحالة من تقسيم العمل الدولي غير العادل .

Economic factor in America foreign policy

Dr.jasimm Moammed Mushib

Abstract :

All foreign policy makers in all nations trend give the economic factor a great importance in make and implementation, so this study want to research this subject through United States of America foreign policy and the economic factor function in it .

According hypotheses (The economic factor is one of important props of United States of America foreign policy and its effective actualization tools of its targets).

[١]- محمد موسى: اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، البيارق للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠٨.

[٢]- رفيق جويحاني: الولايات المتحدة الامريكية: اصول الدستور الامريكي، مجلة معلومات دولية، العدد (٦٧)، مركز المعلومات القومي، دمشق، شتاء، ٢٠٠١، ص٤٨.

[٣]- حسن قطامش، عولمة ام امركة ، مكتب الطيب ، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٨.

[٤]- احسان الهندي: توجهات السياسة الامريكية ازاء القضايا العربية في المنظمات الدولية، مجلة معلومات دولية، العدد (٦٧)، مركز المعلومات القومي، دمشق، شتاء ٢٠٠١، ص٤٨.

[٥]- جورج عين ملك: السياسة الامريكية: آلية التدخل والعدوان، مكتبة الخدمة المطبعية، دمشق، ١٩٨٦، ص٢٢.

[٦]- اسيا الميهي: الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٧، ص٨٥.

[٧]- حسن الحاج علي: السياسة الخارجية الامريكية: اجندة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسة استراتيجية،العدد(٤)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم،آب ١٩٩٥، ص٤٨.

[٨]- نانيس مصطفى خليل: الرئاسة الأمريكية كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، كانون الثاني ١٩٩٧، ص٨٠-٨١.

[٩]- فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص١٦١.

[١٠]- إحسان الهندي، مصدر سابق، ص٤٩.

[١١]- نانيس مصطفى خليل، مصدر سابق، ص٨١.

[١٢]- مازن إسماعيل الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص١٧٠.

[١٣]- حسن الحاج علي، مصدر سابق، ص٥٩.

[١٤]- مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سابق، ص١٧٤-١٧٥.

[١٥]- حسن الحاج علي، مصدر سابق، ص٦٠.

[١٦]- عبير بسيوني: الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، كانون الثاني ١٩٩٧، ص١١٤.

[١٧]- وارن كريستوفر: ركائز السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم، العدد الثاني، السنة الثالثة، فلوريدا، ١٩٩٣، ص١٨٥.

[١٨]بول كندي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرون، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٣، ص٣٦٤.

[19]-Dinah .Walker, Trends in U.S. Military Spending,Council on Forging Relations,Center of Geoeconomic Studies , New York ,July 15, 2014,p.p1-2.

[٢٠]- خليل الياس مراد: مستقبل الدور الكويتي الأمريكي حيال الوطن العربي في مطلع القرن (٢١)، مجلة ام المعارك، العدد (٢٣)، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، بغداد، تشرين الاول ٢٠٠٠، ص١٦.

[٢١] – غسان العزي، سياسة القوة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٦٣.

[٢٢] – بول كندي، مصدر سابق، ص٣٦٧.

[٢٣] – مازن اسماعيل الرمضاني: الهيمنة الامريكية وعملية تغير العالم، مجلة ام المعارك، العدد (١٨)، مركز ام المعارك للبحوث والمعلومات، بغداد، تموز، ١٩٩٩، ص٢٥.

[٢٤] – دانيال وارنز: السياسة الخارجية الامريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات عالمية، العدد (١٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٨، ص٢٣.

[٢٥] – غسان العزي، مصدر سابق، ص١٥٧.

[٢٦] – حسن الحاج علي، مصدر سابق، ص٥٣.

[٢٧] – عبيربسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٧)، كانون الثاني ١٩٩٧، ص١١٦.

[٢٨] – عبد الناصر ناصر، العقوبات الاقتصادية اداة للسياسة الخارجية، مجلة شؤون الاوسط، العدد(١٠٢) ، بيروت، ربيع ٢٠٠١، ص٢٧.

[٢٩] – دانيال وارنز، مصدر سابق، ص٢٧.

[٣٠] ان عاملا مهما ساعد في توفير الموارد الحكوميه من كافة المصادر لتمويل المشاريع الاقتصادية الخارجية الامريكيه لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية هو ان الناتج المحلي الاجمالي الامريكي قد ازداد من العام ١٩٤٠ بقيمة ٢٠٠ الف مليون دولار الى ٣٠٠ الف مليون دولار في العام ١٩٥٠ ثم الى اكثر من ٥٠٠ الف مليون في العام ١٩٦٠ (ولمزيد من التفاصيل انظر، وكالة الاعلام الامريكيه ، ١٩٩٢ ،اهيكل الاقتصاد الامريكي ، تشرين الثاني،١٩٩٢ ، ص ٤١.

[٣١] جون ستيل جوردن ،امبراطورية الثروة، ترجمة باكير . مُحَمَّد مجد الدين ، الجزء الثاني ، سلسلة عالم المعرفه،الكويت ،٢٠٠٨ ، ص ١٩٥ .

[٣٢] سعيد .عبد المنعم ، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٦ ،ص ص ٣٠ –٣١ .

[33] **Hogan, Michael J. The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952. Cambridge University Press,Cambridge, 1987,p34**

[34] **USAID = UNITED STATES Agency for International Development**

[35] **.www.usaid gov .in 24/3/2013**

[36] **.www.usaid gov , Opcit ,in 24/3/2013 ,**

[37] **www.house.gov , opcit,3/4/2013.**

[38] **www.usaid. Gov ,opcit ,in 24/3/2013**

[39] **www.usaid. Gov. ,opcit ,in 24/3/2013**

[٤٠] – جورج عين ملك، السياسة الامريكية: آلية التدخل والعدوان، مكتبة الخدمة المطبعية، دمشق، ١٩٨٦، ص٤٦.

[٤١] – نصر مُحَمَّد عارف، العقوبات والمعونات، دراسة في عملية اعاقة التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٩)، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص٤٠.

[٤٢] – جيف سيمونز، مصدر سابق، ص٢٢١.

[٤٣] – جيف مارتن: العقوبات التجارية ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، مجلة مواقف اقتصادية، العدد (١٧) ، وكالة الاعلام الامريكية، نيسان ١٩٩٧، ص٢٥.

[٤٤] – جيف مارتن ، المصدر السابق، ص٢٨.

[٤٥] – عبد الناصر ناصر، مصدر سابق، ص١٣٧.

[٤٦] – توفيق المندراوي: العقوبات الاقتصادية ضد الرؤساء ام الشعوب، مجلة الاهرام الاقتصادي، العد (١٤٠)، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص٦٥–٦٨.

[٤٧] – جورج عين مللك، مصدر سابق، ص١٢٦.

[٤٨] – جيف سيمونز، مصدر سابق، ص٢٣١.

[٤٩]– جيف سيمونز ، المصدر نفسه، ص٢٣٣.

[٥٠]– ريموند تاتر: الانظمة الخارجة على القوانين، ترجمة سنية البدراوي، دار الهلال، المطبعة العربية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص٧٥–٧٦.

[٥١]– ريموند تاتر، المصدر نفسه، ص٨٣.

[٥٢]– جيف مارتن، مصدر سابق، ص٢٩.

[٥٣]– نسبة الى واضعه السيناتور الجمهوري عن نيويورك (الفونسو داماتو) وقد اقر الكونجرس القانون في ٢٥ تموز ١٩٩٦ ويقضي هذا القانون بفرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر اكثر من ٤٠ مليون دولار في السنة الواحدة في قطاعي النفط والغاز في كل من ليبيا وايران، ينظر: بشار الجعفري، موقع قانون داماتو في مسار العلاقات الدولية، مجلة معلومات دولية، العدد٤٤، مركز المعلومات القومي، دمشق، ١٩٩٦، ص٢٠.

[٥٤]– بشار الجعفري ،المصدر السابق ، ص٢٠–٢١.

[٥٥]– عبد الناصر ناصر، مصدر سابق، ص١٣٩.

[٥٦]– ريموند تاتر، مصدر سابق، ص٧٩–٨٣.

[٥٧]– جيف سيمونز، مصدر سابق، ص٢٣٢.

[٥٨]– ريموند تاتر، المصدرنفسه، ص١١٨.

[٥٩]– بشار الجعفري، مصدر سابق، ص٢٧.

[٦٠]– خليل الياس مراد، مصدر سابق، ص١٨.

[٦١]– عبير بسيوني، مصدر سابق، ص١١٣.

[٦٢]– احسان الهندي، مصدر سابق، ص٦٥.

[٦٣]– حسن قطامش، مصدر سابق، ص٥٢.

[٦٤]– جيف مارتن، مصدر سابق، ص٢٩.

[٦٥]– جورج عين ملك، مصدر سابق، ص٧٤.

[٦٦]– بشار الجعفري، مصدر سابق، ص٣١.

[٦٧]– ريموند تاتر، مصدرسابق، ص٨٦.

[٦٨]– عبد الناصر ناصر، مصدر سابق، ص١٤٥.

[٦٩]– نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص٤٧.

[٧٠]ريتشارد هاس: مدير التخطيط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس جورج بوش الابن.